

مفتوقد اعنى اندفاع ما يتوقع وجوده فلا ضرر الا في فوات حاصل وزواله او تعوق
منتظ فان المنتظر عبارة عن المحرك حصوله والمحرك حصوله كان حاصل وفوات المكان
كانه فوات حصوله فراجع المذكور الى القسمين احدهما خوف امتناع المنتظر وهذا لا
يبين ان يكون مرضيا في ترك الامر بالمعروف واصلا ولذا ذكرنا في المطالب
الاربعه اما العلم فانه ترك الحجة على من يجتنب باستاذة خوفا من ان يقع
حاله عند فيمتنع من تعليمه واما الصحة فتركه الاثنا على الطبيب الذي يظن
عليه سلامة وهو لا ين الحرج خوفا من ان يتاخر عنه فيمتنع بسببه صحة المنتظر
واما المال فترك الحجة على السلطان واصحابه وعلى من يواسيه من ماله خيفة من ان
يقطع ادراجه في المستقبل ويترك مواساة واما الجاه فترك الحجة على من يتوقع
منه نصرة وجاها في المستقبل ضعيفة من ان لا يحصل له الجاه او ضعفه من ان
يقبح حاله عند السلطان الذي يتوقع منه ولا يته وهذا كله لا يفظ وجوب
الحجة فان هذه زيادات امتعت وتسمية امتناع حصول الزيادات ضررا
بما زادنا الضرر الحقيقي فوات حاصل ولا يستثنى عن هذا سبب الا ما تحقق
اليه الحاجة ويكون في فواته محذور يزيد على محذور الكوت على المنكر كما اذا كان
محتاجا الى الطبيب لمريض ناج والصحة منتظرة من معالجة الطبيب يعلم ان تاخره
سنة الضنا وطول المرض وقد يفضى الى الموت واعنى بالعلم الضم الذي يجوز ثبته
ترك استعمال الماء والهدول الى التيمم فاذا انتهى الى هذا الحد لم يبعد ان يرضى
في ترك الحجة واما العلم فمثل ان يكون جاهلا بمهمات دينه ولم يجد الا معلما واحدا
ولا قدرة له على الرحلة الى غيره وعلم ان الحجت عليه قادر ان يبد عليه طريق الوصول
اليه لكون العالم له طبعها او سمعا لقوله فان الصبر على الجهل بمهمات الدين محذور
والسكوت على المنكر محذور ولا يبعد ان يترجم احدها ويختلف ذلك بتفاضل
المنكر وسنة الحاجة الى العلم لتعلقه بمهمات الدين واما في المال فليس يفر على الكسب
والسؤال وليس هو قوي النفس في التوكل ولا ينفق عليه سوى شخص واحد ولو
احتب

ولو احتب عليه لقطع رزقه وانفق في تحصيله الى طلب ادراك حرام او ما شقوعا
فهذا ايضا اذا استد الامر فيه لم يبعد ان يرضى له في السكوت واما الجاه فهو ان
يؤذيه سريره ولا يجد سبيلا الى دفع شره الا بجاه يلتمس من سلطان ولا يقدر
على التوصل اليه الا بواسطة شخص يلمس الحرج او يثرب الحرج ولو احتب عليه
لم يكن واسطة وسبلة له فيمتنع عليه حصول الجاه ويؤذيه بسبب اذى شريره
فهذه الامور كلها اذا اظهرت وقويت لم يبعد استثنائها ولكن الامر فيها
موقوف باجتها واحتب حتى يستقنى فيها قلبه ويرى احد المحذرين بالآخر
ويرجح بنظر الدين لا ينظر بوجوب الهوى والطبع فان رجع بوجوب الدين على
لكونه مداراة وان رجع بوجوب الهوى سمي كونه مداهنة وهو امر باطل لا يطلع
عليه الا بنظر دقيق ولكن الناقد بصير حتى على كل متدين في هذا ان يراقب
قلبه ويعلم ان الله سبحانه وتعالى مطلع على باطنه وصارفة انه الدين او الهوى
وتسجد كل نفس ما عملت من سوء او خير محضرا عند الله ولو في قلته خاطر
ولقته ناظر من غير ظلم والاحور وما الله بظلام للعبيد واما القم الثاني وهو
فوات الحاصل فهو مكره معتبر في جواز السكوت في الامور الاربعة الالعلم فان
فواته غير مخوف الابتصير منه والا فلا يقدر احد على سبب العلم من غيره وان
قدر على سبب الصحة والسلامة والثروة والمال والجاه وهذا احد اسباب خوف
العلم فانه يدوم في الدنيا ويدوم ثوابه في الآخرة فلا انقطاع له ابدا لا باد واما
الصحة والسلامة ففواتها بالضرر فكل من علم انه يضرب ضرا بوطا يتاذى به
في الحجة لم تلزمه الحجة وان كان يتحلى بذلك كما سبق فاذا فهم هذا في الابلام
بالضرر فهو في الحرج والقطع والقتل اظهروا الرثة فهو بان يعلم انه يفتد به
ويحرب بيته او تلبيثه فهو ايضا يقطع الوجوب عنه ويبقى الاستجاب اذا لا بأس
ان يفتدى دينه بدينه ولكل واحد من النهب والضرر حد في القلعة واليكترب